

Distr.: General
31 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن (إستونيا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

- (أ) التجارة الدولية والتنمية
- (ب) النظام المالي الدولي والتنمية
- (ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
- (د) السلع الأساسية
- (هـ) تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- (و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥ .

ووكالات الأمم المتحدة. وخلال السنة الماضية، أحرز تقدم بشأن تنفيذ ولاية نيروبي.

٣ - وسيعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي دورتيهما الافتتاحيتين في جنيف في عام ٢٠١٧. وسيهدف فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إلى تعظيم أوجه التآزر بين الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وعملية متابعة تمويل التنمية، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وسينظر في تعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي والتعاون من أجل التنمية على الصعيد الدولي. وسينظر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في كيفية مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من ذلك المصدر الجديد للتجارة وسيسهم في عمل الأونكتاد على صعيد المناقشة الأوسع نطاقاً بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك النقاش الدائر داخل فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

٤ - وبالنظر إلى اعتراف مجلس التجارة والتنمية بأن دورته السنوية تحتاج إلى أن تصب بشكل أفضل في عمل الجمعية العامة وفي أعقاب مشاورات أجريت مع الدول الأعضاء، تقرر عقد الدورة السنوية المقبلة في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ومن شأن ذلك أن يسمح للمجلس بالنظر في نتائج المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأفرقة الخبراء الحكومية الدولية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة قبل الدورة القادمة للجمعية العامة.

٥ - وقد استهلت مناقشات مع الأمين العام للأونكتاد بشأن التغييرات الرامية لتنشيط الآلية الحكومية الدولية من أجل تعظيم الدور الإنمائي للأونكتاد وتأثيره. وفي هذا الصدد، قال إنه يسعى إلى معرفة آراء واقتراحات الدول الأعضاء وأنه سوف يجتمع أيضاً مع المسؤولين بالأمم المتحدة ومع الوفود.

٦ - وشملت النقاط البارزة في الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حواراً رفيع المستوى بشأن موضوع: "هل يتكامل العالم أم يتفكك؟". وركز الحوار على ضرورة تعزيز التكامل الإقليمي. وركزت المداولات التي دارت حول موضوع: "الترايط: النمو الشامل - نحو خطة عالمية" على إجراء استعراض لتطور الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

- (أ) التجارة الدولية والتنمية (A/72/307)، و A/72/274، و A/72/15 (Part I) و A/72/15 (Part II) و A/72/15 (Part III) و A/72/15 (Part IV)، و A/72/15 (Part V) ((
- (ب) النظام المالي الدولي والتنمية (A/72/306)
- (ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/72/253)
- (د) السلع الأساسية (A/72/254)
- (هـ) تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- (و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة
- البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/72/114-E/2017/75)

١ - السيد أوليانوفشي (رئيس مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض تقارير مجلس التجارة والتنمية (A/72/15 (Parts I-V))، فقال إن هناك حاجة إلى العمل الجماعي والتضامن في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونقلت الوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، التي يشار إليها عادة باسم مافيكيانو نيروبي، المؤتمر من حيز القرارات إلى الإجراءات. وبعد عام واحد، أصبح التركيز منصبا على تحويل الإجراءات إلى نتائج.

٢ - وعززت وثيقة مافيكيانو نيروبي دور الأونكتاد بوصفه مركز الاتصال داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد الدولي. واتفق على أن التنمية المستدامة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون محور استراتيجيات التجارة، وأن يتم تسويق التجارة بشكل وثيق مع سياسات ومبادرات المنظمات الدولية الأخرى

رأس المال بين الازدهار والكساد إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وجعل إدارة الاقتصاد الكلي أكثر صعوبة.

١١ - وفي حين تسير بعض الإصلاحات في الإطار التنظيمي المالي الدولي على ما يرام، يحتاج البعض الآخر إلى مزيد من الجهد. وأشار إلى إن البيانات المتعلقة بآثار الجهود التنظيمية المالية في مجال التنمية المستدامة محدودة، وأن الجهود الرامية إلى إدراج جميع أبعاد التنمية المستدامة في خطة الإصلاح ما زالت في مهدها. وتساهم مصارف التنمية الجديدة بموارد في المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتابع قائلاً إن المصارف الإنمائية التقليدية بصدت اتخاذ خطوات لتحقيق الاستفادة المتلى من ميزاتها العمومية، ولكنها ما زالت تبلغ عن الحاجة إلى زيادات في رأس المال في ظل مستويات غير مسبوقة من التعرض للمخاطر، وانخفاض مساهمات المانحين في الإقراض بشروط ميسرة. وترصد المصارف مدى اتساقها مع الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولكنها كثيراً ما تعجز عن بلوغ أهدافها الخاصة بشأن النتائج الجنسانية لعملها. واقتصر التقرير في تناوله لمشاركة المرأة في الاقتصاد، والتدفقات المالية غير المشروعة، واتفاقات الاستثمار الدولية، والحوكمة الاقتصادية العالمية، وغير ذلك من المواضيع المطلوبة عملاً بقرار الجمعية العامة (٢١٥/٧١)، على عرض بيانات موجزة أو معلومات محدّثة بسبب ضيق المساحة.

١٢ - وفيما يتعلق بالبند ١٨ من جدول الأعمال، فإنه عملاً بقرار الجمعية العامة (٢١٧/٧١)، وعلى أساس استثنائي، لم يتم إعداد أي تقرير للأمين العام. وزوّدت الدول الأعضاء بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية (A/72/114-E/2017/75). وشملت الوثائق المرجعية الأخرى تقرير منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية (E/FFDF/2017/3)، ومذكرة الأمين العام التي أعدت للمنتدى في آذار/مارس (E/FFDF/2017/2)، والنسخة الكاملة والمرفق الشبكي لتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧ المعنون "تمويل التنمية: التقدم المحرز والآفاق المستقبلية" (<http://developmentfinance.un.org>).

١٣ - وختم كلامه قائلاً إن مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد شرع في عملية إعداد تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٨ ومرفقه على شبكة

والاتجاهات الأخيرة في الأسواق المالية والتدفقات المالية. وقد تناول النقاش بشأن الاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة الثورة الصناعية الرابعة وجوانب الاقتصاد الكلي للقضايا الجنسانية والنمو الشامل والعولمة.

٧ - وجرى تبادل الآراء بشأن دور الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وكان الاستثمار في الشباب والتصدي لهجرة ذوي الكفاءة في أفريقيا والتكامل داخل المنطقة من بين المجالات التي حددت باعتبارها عوامل حاسمة في التعجيل بإحراز تقدم على صعيد بناء القدرة الإنتاجية. وجرى مناقشة بشأن مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٨ - وفيما يتعلق بالاستثمار والاقتصاد الرقمي، أشار المشاركون إلى أن الرقمنة في طريقها إلى إحداث تحول في الإنتاج الدولي وسلاسل القيمة العالمية، في حين أبرز المشاركون في الحوار إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالاتصال الإلكتروني. وقد تم النظر في تقرير عن مساعدة الأونكتاد المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وأعربت وفود كثيرة عن قلقها العميق إزاء تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية.

٩ - وسلطت المناقشة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا والسياحة الضوء على دور السياحة في خلق فرص العمل، وما تمثله السياحة داخل المنطقة الواحدة من قيمة بالنسبة للنمو الاقتصادي، وأهمية السلام والأمن في تنمية السياحة. واعتمدت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبشأن مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

١٠ - السيد تريليكوف (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/72/306)، فقال إن التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية قد انخفضت في عام ٢٠١٦ ويتوقع انخفاضها بدرجة أكبر في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بالرغم من التباطؤ المتوقع في التدفقات الخارجة. وترجع هذه الاتجاهات بالدرجة الأولى إلى التدفقات الخارجة من أكبر البلدان النامية. وأدى تذبذب أنماط تدفق

بينما تواجه تفاقم ديون القطاع الخاص التي من المحتمل أن تشكل مخاطر نظامية. وما زالت المسائل التي أبرزها تقرير السنة الماضية قائمة، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتدفقات رؤوس الأموال الصافية السلبية إلى البلدان النامية، وتركيبات الديون التي تتسم بالتعرض الشديد والمتنامي لمخاطر السوق ومخاطر أسعار الصرف التي لا تتوفر لدى العديد من البلدان النامية القدرة الكافية على إدارتها. ويثير التدهور المستمر في القدرة على تحمل الدين تساؤلاً عما إذا كانت طفرات الائتمان القصيرة والمسايرة للدورات الاقتصادية مصدراً مناسباً لتمويل التنمية؛ أم أن ثمة فسخ ديون جديداً يجري الإعداد له.

١٩ - ومضى قائلاً إن التقرير يركز على ثلاثة مجالات عامة للمبادرات السياساتية الرامية إلى التخفيف من حدة هذه الظروف: صكوك الدين القائمة على أساس السوق، ولا سيما صكوك الدين المملوكة للدولة؛ ومبادئ "القانون غير الملزم" بشأن الاقتراض والإقراض السياديين المتسمين بالمسؤولية؛ واستحداث أدوات جديدة لتمويل التنمية. واسترسل قائلاً إن المقترحات المتعلقة بالتمويل المختلط وما يتصل به من أدوات مالية جديدة لتلبية الاحتياجات التمويلية المتصاعدة للتنمية تترتب عليها آثار تتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الدين؛ وإذا لم تدار تلك الاحتياجات التمويلية بكفاءة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى ترسيخ مواطن الضعف القائمة. ويشدد التقرير على أهمية قدرات إدارة الدين في البلدان النامية والحاجة إلى توسيع نطاق تلك القدرات إلى الحكومات دون الوطنية.

٢٠ - ومن الواضح أن التوقعات العامة بشأن القدرة على تحمل الدين في البلدان النامية تزداد سوءاً. وهناك خطر يتمثل في تزايد انعدام التوافق بين الإصلاحات التدريجية لأدوات الدين والتمويل استناداً إلى آليات السوق وتنامي مواطن الضعف المرتبطة بالديون السيادية بصورة ملحّة في كثير من البلدان النامية. وينبغي النظر في خيارات التنسيق الفوري للسياسات الدولية لتعزيز تخفيف عبء الديون بل والنظر في آليات الإلغاء. وختم كلامه قائلاً إن الحاجة إلى تحسين جمع البيانات المتعلقة بالديون تمثل مسألة ملحّة ينبغي معالجتها بصورة منهجية. ومن شأن إجراء مزيد من التحليل ووضع أطر سياساتية واضحة العامة في مجال استخدام أدوات التمويل المختلط والنهج المتبعة في التعاون الإنمائي الدولي أن يكونا عاملين

الإنترنت، فضلاً عن العملية التحضيرية لمنتدى عام ٢٠١٨ بشأن متابعة تمويل التنمية.

١٤ - السيدة بلانكينبورغ (رئيسة فرع الديون وتمويل التنمية، الأونكتاد): عرضت تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/72/253)، فقالت إنه في الفترة الممتدة من الأزمة المالية العالمية حتى عام ٢٠١٦، ظل متوسط نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية مستقراً نسبياً، وإن كان هذا المؤشر يخفي صورة أكثر إثارة للقلق عن ازدياد نسب الديون إلى الصادرات والزيادات في أعباء خدمة الديون. وتتفاوت المتوسطات تفاوتاً كبيراً بين الفئات المختلفة من البلدان النامية ولا توجد أرقام دقيقة بسبب إدراج الصين في مجموعة البيانات، على النحو المبين في الفقرة ٣ من التقرير.

١٥ - وفي وقت صياغة هذا التقرير، سجلت الدول الجزرية الصغيرة النامية بعض أسوأ مؤشرات الدين على مستوى جميع الفئات. وقد تدهورت الحالة منذ ذلك الحين بسبب الدمار الذي سببته الأعاصير الأخيرة. وثمة حاجة ملحّة لاتخاذ إجراءات منسقة من جانب الدائنين لإظهار التضامن في الأوقات الصعبة وتخفيف عبء الديون على الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر تضرراً في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

١٦ - وتابع قائلاً إن التطورات التي تشهدها أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي أيضاً مدعاة للقلق. وترتبط الزيادات في نسبة خدمة الدين إلى الصادرات والإيرادات الحكومية ارتباطاً وثيقاً بواقع يزداد صعوبة على صعيد السلع الأساسية ويؤثر على البلدان النامية بصفة عامة، ولا سيما البلدان النامية المصدرة للنفط.

١٧ - ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية وصلت في عام ٢٠١٦ إلى أعلى نسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٥، لم يتحقق الهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة. ولم يبلغ الهدف المتفق عليه سوى ستة بلدان مانحة. وكان أحد العوامل الرئيسية وراء زيادة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية هو حدوث طفرة في الأموال المخصصة لتوطين اللاجئين في البلدان المانحة.

١٨ - وتكثر المخاطر المتزايدة التي تواجه القدرة على تحمل الدين في بيئة اقتصادية عالمية تتسم بعدم اليقين والتقلب وضعف النمو العالمي والأداء التجاري العالمي المخيب للأمل. وباستثناء الصين، ما زالت جميع الأسواق الناشئة الكبيرة تسجل نمواً ضعيفاً أو سلبياً

والاتصالات. ولم يتقدم التكافؤ في الفرص التجارية والمواءمة التنظيمية بالسرعة الكافية.

٢٤ - وقالت إن مواطن الضعف في التجارة الدولية لها آثار كبيرة على إدماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي وعلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وعلى الرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية البارزة التي شهدتها العقود الأخيرة، قوبلت التجارة والعملة بحدود فعل سلبية بسبب الافتقار إلى الشمول، وهي مسألة لم تُعالج إلا في حالات نادرة. وهناك ضرورة للحوار الإيجابي والعمل في هذا الصدد.

٢٥ - وقالت إن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يُنشط بوصفه منفعة عامة عالمية وأن يُمنح مزيدا من الزخم والأهمية. وعلى الرغم من حالات الجمود التي اعترت منظمة التجارة العالمية، فقد تحققت صفقات معينة، مثل اتفاق تيسير التجارة. ويجب أن تُدمج التنمية المستدامة في السياسات والاتفاقات التجارية، إلى جانب المساعدة التقنية وبناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ السياسات التجارية والإصلاحات المؤسسية. وسيستجيب المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده فرصة مهمة في هذا الصدد.

٢٦ - وفيما يتعلق بالاتجاهات والتوقعات العالمية بشأن السلع الأساسية، أبرزت المعلومات التي أوردتها التقرير، ولفتت الانتباه إلى اتجاهات أسعار السلع الأساسية غير النفطية والسلع الغذائية والزراعية والمعادن والخامات والفلزات فضلا عن اختيار أسعار النفط الخام في عام ٢٠١٤. وقد ركز الحوار التفاعلي الذي عقد في عام ٢٠١٦ بشأن الاتجاهات والتوقعات في أسواق السلع الأساسية وما يترتب عليها من آثار في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على أهمية التنوع بالنسبة لهذه البلدان والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد والحاجة إلى سياسة متكاملة تحكم السلع الأساسية. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه التنوع عدم وجود استراتيجية واحدة تناسب الجميع لتنوع الصادرات. ويعني عدم القدرة على التنبؤ بأسعار السلع الأساسية أن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ينبغي لها أن تعجل بتنوع اقتصاداتها وفقا لظروفها الخاصة.

٢٧ - السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن من الواضح أن هناك حاجة لتعزيز الأدوار التي يضطلع بها الأونكتاد

حاسمين لضمان توفير تمويل كاف ومستقر وفعال ومثمر للتنمية، مما يؤدي إلى الحد من مواطن الضعف المرتبطة بالديون.

٢١ - السيد كيم (موظف شؤون اقتصادية، شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/72/307)، فقال إن الدول الأعضاء الاثنتي عشرة واللجان الإقليمية الثلاث لبت دعوة الأمانة لتقديم آراء وأي معلومات ذات صلة عن التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية. وجمعت الأمانة معلومات إضافية. وعلى غرار الفعاليات السابقة، أبدت الدول الأعضاء عدم موافقتها على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي، وأعربت عن قلقها إزاء التأثير السلبي الذي تخلفه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة. واتفقت اللجان الإقليمية مع هذا التقييم وأشارت إلى أن الجزاءات الانفرادية تؤثر سلبا على سكان البلدان المتضررة، لا سيما أكثر الفئات ضعفا، وتعرقل التدفقات التجارية وإسهامها المحتمل في التنمية. وأشار التقرير إلى أن التدابير الانفرادية شهدت في السنوات الأخيرة زيادة في عددها وتنوعا في أشكالها.

٢٢ - السيدة هندرسون (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرضت تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/72/274) وتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/72/254)، فقالت إن العشرين عاما الماضية شهدت زيادة قيمة التجارة الدولية وتغير حصة أشكال التجارة المختلفة لدرجة يُتوقع معها أن تُقسم التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٢٠ بالتساوي إلى عمليات تجارية تُبرم بين البلدان المتقدمة، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وعمليات تجارية تُبرم فيما بين بلدان الجنوب.

٢٣ - وأشارت إلى استمرار تباطؤ التجارة على الرغم من المكاسب العالمية غير المسبوقة. ولا يمكن لأسعار السلع الأساسية والعوامل الاقتصادية الكلية أن تفسر إلا جزءا من ضعف التجارة الدولية؛ وشملت التحولات الهيكلية الأعمق تقصير سلاسل القيمة العالمية، في الوقت الذي تستنفد فيه مزايا الابتكار في تكنولوجيات المعلومات

في إطار منظمة التجارة العالمية، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٣٣ - وأشار إلى أن المجموعة أعربت عن قلقها الشديد إزاء عدم إحراز تقدم في جولة الدوحة الإنمائية، ولا سيما في مجال المسائل التي تهم البلدان النامية، وإزاء الجهود الرامية إلى تقويض الالتزامات الواردة في جولة الدوحة الإنمائية. ودعا المجتمع الدولي إلى العمل على اختتام جولة الدوحة الإنمائية ومنح الأولوية للمسائل التي تعالج أوجه الاختلال وعدم المساواة في النظام التجاري العالمي الحالي. وينبغي للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية أن يعالج المسائل النظامية الطويلة الأمد، والتي تشمل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، والحوافز التجارية، والإعانات المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة.

٣٤ - وأكد أن هيكله الديون يجب أن تتم في الموعد المحدد وأن تكون منظمة وفعالة ومنصفة وتتم عن طريق التفاوض بحسن نية. ويجب أن تستهدف الإجراءات الخاصة بأزمة الديون السياسية استعادة القدرة الحكومية على تحمل الدين، مع الحفاظ على إمكانية الوصول إلى موارد التمويل في ظل ظروف مواتية. وينبغي لمسائل الديون السيادية أن تهم البلدان المتقدمة والبلدان النامية، لأنها إن لم تُكبح، فقد تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - وأكد على ضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسقة في مجال تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون على نحو سليم، حسب الاقتضاء. ولا تزال العديد من البلدان معرضة لأزمات الديون أو دخلت بالفعل في خضم هذه الأزمات. وينبغي النظر في وضع تدابير للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية الشديدة. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن الحفاظ على مستويات دين يمكن تحملها تقع على عاتق البلدان المقترضة، فإن الجهات المقرضة مسؤولة هي الأخرى عن الإفراض بطريقة لا تقوض قدرة أي بلد على تحمل الديون. وستندم المجموعة القدرة على تحمل الديون لدى البلدان التي استفادت من تخفيف عبء الديون وحققت مستويات دين يمكن تحملها.

٣٦ - وقال إن العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تزال معرضة بشدة لتقلبات أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك بعض البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وأقرت المجموعة

وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وطلب مزيداً من المعلومات عن أفضل الممارسات من أجل تحقيق التكامل الإقليمي.

٢٨ - السيد راتراي (جامايكا): قال إن إعادة توجيه الأصول الطويلة الأجل نحو الاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة تقتضي بوضوح توفير الحوافز. وتساءل عن أثر التغييرات التنظيمية على القرارات التي تتخذها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل المشاريع أو تنفيذ استثمارات طويلة الأجل من النوع الذي تحتاجه أهداف التنمية المستدامة.

٢٩ - السيد أوليانوفشي (رئيس مجلس التجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إن التكامل الإقليمي وأفضل الممارسات في أعمال الأونكتاد نوقشت في الاجتماع السنوي للفريق الرفيع المستوى خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ لمجلس التجارة والتنمية. وركز الحديث تركيزاً كبيراً على المنطقة الأفريقية وتناول إقامة تعاون أوسع نطاقاً في مجال تيسير وتحرير التجارة وتقليص الحواجز أمام التجارة، لا سيما من خلال العمل مع الإدارات الجمركية لضمان المواءمة، وتشغيل نظام المنفذ الواحد، وتقاسم البيانات وتبادلها آلياً من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية.

٣٠ - السيد تريبلكوف (مدير مكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه في ضوء المعلومات المعروضة في الفقرات من ٤٣ إلى ٤٥ من التقرير الخاص بالنظام المالي الدولي والتنمية (A/72/306)، سيكون من السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات نهائية بشأن أثر الإصلاح التنظيمي على التنمية المستدامة. ومع ذلك، تشير البيانات الأولية إلى أن التنمية المستدامة باتت أصعب.

٣١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البنود.

٣٢ - السيد زامبرانو أورتيز (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تسلم بأن التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر ويمكن أن تسهم في التنمية المستدامة. وبغية زيادة حرية التجارة ونزاهتها، من المهم تعزيز النظام التجاري الدولي وزيادة مساهمة التجارة في الاقتصادات الوطنية. وأعاد التأكيد على أهمية نظام تجاري متعدد الأطراف، عالمي وقائم على القواعد ومنفتح وشفاف ويمكن التنبؤ به وشامل وغير تمييزي ومنصف

أديس أبابا، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليعمل بها المجتمع الدولي، ولا سيما في مجال الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ولذا، تؤكد المجموعة مجدداً على أهمية الاتفاق على الإجراءات المستقبلية التي تتحاشى التراجع عن التقدم المحرز بشأن خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠.

٤١ - السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن النمو الاقتصادي في العديد من المناطق لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن يحد من الإنفاق على الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ. وبالنظر إلى المسار العالمي الحالي، يبدو من غير المحتمل القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠.

٤٢ - وأضافت أن الدول الأعضاء في الرابطة واصلت إظهار المرونة الاقتصادية؛ فقد مثلت في عام ٢٠١٦ مجموعة سادس أكبر اقتصاد في العالم وتشير التوقعات إلى تحقيق نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧. وسيكون الطلب المحلي هو المحرك الرئيسي للنمو، مدعوماً بزيادة معدلات الاستهلاك والاستثمارات الخاصة. وبلغ إجمالي حجم تجارة الرابطة في السلع ٢,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، كان النصيب الأكبر منها للتجارة داخل المنطقة. ولا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة قوية بين بلدان المنطقة. وقد شهد الاجتماع التاسع والأربعون لوزراء اقتصاد الرابطة الإعراب عن الثقة في قدرة اقتصادات الرابطة على الصمود أمام التحديات في البيئة الاقتصادية العالمية. والرابطة ملتزمة بتعميق التكامل الاقتصادي في إطار خطة الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق هدف الرخاء المشترك وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٤٣ - وأردفت قائلة إن التعاون الدولي ينبغي تعزيزه من أجل تعبئة الموارد لأغراض التنمية. وهناك ضرورة لاستمرار بناء القدرات، في مجالات من بينها التدفقات المالية غير المشروعة، وإعادة الأصول، والمسائل الضريبية. وتحت الرابطة البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، لأن هذه المساعدة لا تزال هي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أيضاً الوفاء بالتزامات بتقديم مبلغ إضافي قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً لتمويل

بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التنظيم والكفاءة والقدرة على الاستجابة والأداء والشفافية في أسواق السلع الأساسية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بغية التصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن تساعد زيادة التنسيق الاقتصادي الكلي على المستوى الدولي على تقليل درجة عدم اليقين في السياسات العامة، وتأثير انتقال تداعيات الأزمات من منطقة إلى أخرى وتقلب التدفقات المالية.

٣٧ - وأردف قائلاً إن زيادة التدفقات غير المشروعة للأموال، خاصة من البلدان النامية، مدعاة للقلق، لا سيما في ضوء أثرها السلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون وأمن الدول. وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وكفالة إعادة الأصول إلى بلدانها الأصلية.

٣٨ - وأكد أن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد للمناقشة المفتوحة والشفافة والشاملة للمسائل الضريبية. وأضاف أنه ينبغي رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية وأن تزود بالموارد الكافية لأداء ولايتها. وتكتسي زيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعاتها أهمية بالغة في تحويل لجنة الخبراء إلى هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمثل فيها كل خبير حكومته.

٣٩ - وأكدت المجموعة على أهمية توفير فرص كاملة ومتكافئة لحصول الجميع على الخدمات المالية الرسمية، وستعمل على ضمان أن تدعم البيئة السياساتية والتنظيمية الدولية استقرار الأسواق المالية، وأن تعزز الشمول المالي بطريقة متوازنة، مع توفير حماية مناسبة للمستهلك. ولا يحقق فرض تدابير اقتصادية قسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية ضد البلدان النامية، أي إسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٠ - وأكد أن مما يثير القلق آثار البيئة العالمية الصعبة على الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ولا تقتصر التحديات على العوامل الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضاً الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والأزمات الإنسانية، والنزاعات. وهناك حاجة إلى إجراءات عملية فورية لتهيئة البيئة المواتية اللازمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وللإسراع بوتيرة الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ومن المهم في هذا السياق تقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ نتائج تمويل التنمية، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بخطة بعمل

أقل البلدان نمواً في مجال التجارة الدولية ويحسنوا مشاركتها في المنظومة التجارية المتعددة الأطراف. وأردف قائلاً إنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تضمن، إذا كانت قادرة على ذلك، القيام في الوقت المقرر بإتاحة إمكانية وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها أقل البلدان نمواً إلى أسواقها بشكل دائم دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص. وينبغي تيسير الوصول إلى الأسواق من خلال وضع قواعد منشأ تتسم بالبساطة والشفافية. وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى دعم أيضاً من أجل تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وأكد على الأهمية البالغة لتحقيق نتائج موجهة نحو التنمية في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

٤٩ - ومضى قائلاً إنه بالرغم من الجهود الدولية المبذولة، لا يزال العديد من أقل البلدان نمواً يعاني من عبء الديون. وتابع موضّحاً أن خدمة الديون تستهلك جزءاً كبيراً من موارد الميزانية، مما يمثل عائقاً أمام النمو الاقتصادي وجهود القضاء على الفقر وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ورأى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ تدابير فعالة لمعالجة مشاكل الديون، ولا سيما من خلال الإلغاء الكامل لجميع الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً لصالح الدائنين من القطاعين العام والخاص. وينبغي لشركاء التنمية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الميسرة الأخرى لضمان قدرة أقل البلدان نمواً على تحمل الديون مع تلبية احتياجاتها المالية سعياً إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٥٠ - وذكر أن الأنشطة الكامنة وراء التدفقات المالية غير المشروعة، مثل الفساد والتهرب الضريبي وغسل الأموال، لها آثار خطيرة على تعبئة الموارد المحلية واستدامة الأموال العامة. وشدد على ضرورة زيادة التعاون الدولي من أجل استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيلها. واستطرد قائلاً إن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٧١ يمثل خطوة هامة من أجل بدء المناقشات الحكومية الدولية في هذا الصدد.

٥١ - وأعرب عن بالغ القلق لعدم إحراز تقدم بشأن خطة عمل أديس أبابا؛ مضيفاً أن البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ تظهر استمرار الانخفاض في مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وأردف قائلاً إن المجموعة تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وأوضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً تقلصت في عام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام

الأنشطة المتعلقة بالمناخ. واسترسلت قائلة إن الإسهامات المقدمة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب محل ترحيب كعنصر مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه.

٤٤ - ودعت إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة التدفقات الاستثمارية في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولما كانت التجارة الدولية محركاً للنمو الاقتصادي الشامل، وخاصة في السلع والخدمات ذات الصلة بالقطاعات الكثيفة العمالة والأنشطة الاقتصادية الريفية، فلا بد من نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وقائم على القواعد وشفاف ويمكن التنبؤ به وشامل وغير تمييزي ومنصف. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في قطاعات البنية الأساسية والصناعة والرعاية الصحية إلى تحفيز المزيد من النمو الاقتصادي المنصف.

٤٥ - وينبغي تعزيز اتساق السياسات ومواءمة الجهود المبذولة على جميع المستويات مع خطة عمل أديس أبابا. وينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة، في القطاعين العام والخاص، أن تستجيب استجابة كاملة لخطة عام ٢٠٣٠ واحتياجاتها المالية.

٤٦ - وينبغي تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال تمويل التنمية؛ وقد هيأ المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية المحفل الرئيسي لإجراء عمليات التبادل المذكورة. ويمكن الاستعانة بالأفرقة غير الرسمية في الأمم المتحدة لاستكشاف الأفكار الإبداعية لتمويل التنمية المستدامة. والدول الأعضاء في الرابطة على استعداد لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، في مجال تمويل التنمية.

٤٧ - السيد بن مؤمن (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إن التجارة الدولية تمثل تحملاً أهمية حيوية لأقل البلدان نمواً لأنها تشكل مصدراً للإيرادات والعملية الأجنبية وتحدث تغييرات في معدلات النمو والعمالة والإنتاج واستخدام الموارد الطبيعية. إلا أن حصة المجموعة من التجارة العالمية ما فتئت تنخفض منذ عام ٢٠١١، الأمر الذي يعوق الجهود الرامية إلى تحقيق الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء تقلص صادرات البضائع بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٥ والتي أعقبها انخفاض نسبته ٦ في المائة في عام ٢٠١٦ وما صاحب ذلك من عجز غير مسبوق في تجارة السلع. وأوضح أن المجموعة تهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية لهذا السبب أن يعالجوا مسألة تهميش

الاعتماد مُعج لقياس التنمية تكون أكثر تعبيرا عن الحقائق القائمة في بلدان الجماعة الكاريبية. وأكد على الأهمية القصوى التي ينطوي عليها التنفيذ الكامل لنتائج منتدى عام ٢٠١٧ المعني بمتابعة تمويل التنمية. ومضى قائلاً إن الجماعة ستتعاون بنشاط مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل ووضع منهجيات أكثر مراعاةً لحالاتها المعقدة والمتنوعة. وبالنظر إلى التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة، ذكر أن الجماعة الكاريبية مصرة على ضرورة الأخذ في الاعتبار باحتياجاتها وظروفها المحددة، ولا سيما فيما يتعلق بالحجم والقدرات والسياق المحلي.

٥٥ - واستطرد قائلاً إنه يلزم تحقيق المزيد من الاتساق بين عملية وضع السياسة الاقتصادية العالمية وإدارة التجارة العالمية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويحدد تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/72/274) سبل إنشاء نظام تجاري منشط متعدد الأطراف يتسم بزيادة مصداقيته وارتباطه بالواقع، وقادر على مواجهة التحديات الراهنة، وينبغي أن يشمل إدراج أحكام متعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، حتى يتسنى للتجارة أن تسهم في التنمية الواسعة النطاق وتحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٥٦ - السيدة زاهر (مليديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن المناقشة الحالية تستمد ملامحها من آثار الكوارث البيئية التي وقعت في الآونة الأخيرة في سياق مالي واقتصادي مليء بالتحديات، لا سيما فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. فتلك الدول لا تزال تعاني من آثار بطء التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وانخفاض التدفقات التجارية، وحدّة قلب الأسعار، وزيادة المديونية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتعدُّر الحصول على تمويل بشروط ميسرة. وأضافت قائلة إنه لا يمكن التشديد بما يكفي على ضرورة إدارة الاقتصاد العالمي على نحو يتسم بالشفافية والشمول للجميع، في ظل بيئة اقتصادية عالمية تشوبها حالة دائمة من عدم اليقين على الصعيدين المالي والسياسي.

٥٧ - وتابعت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها بلداناً تعتمد على السلع الأساسية، معنية بشكل خاص بآثار انخفاض أسعار السلع الأساسية على اقتصاداتها الصغيرة، ولا سيما في قطاعي صيد الأسماك والزراعة. ويؤدي تراجع مستوى الأداء في الصادرات، وانخفاض إيرادات السياحة، وآثار تغير المناخ على

السابق واستمر توجيهها إلى الصناعات الاستخراجية وما يتصل بها من صناعات. ورأى أن تنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً يمكن أن يؤدي إلى تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدة تلك البلدان على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي الختام قال إنه ينبغي أن تخطى أقل البلدان نمواً بأولوية خاصة في متابعة واستعراض تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٥٢ - السيد راتراي (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن التجارة الدولية لطالما كانت محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، والابتكار، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة والضعيفة. وأعرب عن شعور الجماعة الكاريبية بقلق بالغ حيال ميل البعض إلى اعتبار الانفتاح على التجارة الدولية معادلة صفرية يفوز فيها طرف بمقدار ما يخسر الآخر. وأضاف قائلاً إن الجماعة تعارض بشدة تزايد المشاعر والسياسات الحمائية، الأمر الذي يجد من الطلب الكلي ويطلب أمد تدني معدل النمو العالمي، وهي لا تزال ملتزمة بالإبقاء على نظام للتجارة الدولية منفتح وقائم على قواعد، على النحو الذي تجسده منظمة التجارة العالمية.

٥٣ - وأشار إلى أن ثمة تفاوتاً في تراكم مزايا التجارة وأن زيادة المنافسة أدت إلى حدوث اختلال اقتصادي في بعض أنحاء العالم على نحو يعكس انعدام الفرص الاقتصادية والحراك الاجتماعي. ورأى أن حل هذه التطورات يتمثل في وضع برامج تساعد على إكساب العمال مهارات جديدة ومساعدة الأشخاص الذين فقدوا مكانتهم على أن يستعيدوها ويدخلوا المنافسة على وظائف المستقبل القائمة على التكنولوجيا. وينبغي للسياسات أن تتيح أيضاً فرصاً أمام العمال للانتقال سعياً إلى الاستفادة من مزايا النمو الاقتصادي والتطورات التكنولوجية. وأردف قائلاً إن الجماعة الكاريبية، إذ تأخذ بعين الاعتبار الغاية ١٧-١٠ من خطة عام ٢٠٣٠ التي حددت العديد من الإجراءات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للتجارة العالمية، تدعو شركاءها في التنمية إلى الإقبال على الدورة الحادية عشر من المؤتمر الوزاري بعزم من أجل اختتام المفاوضات بصورة نهائية.

٥٤ - وتابعت قائلاً إنه في غضون تنفيذ النموذج الإنمائي الجديد، ستعمل الجماعة على المعالجة الكاملة لأوجه الضعف الفريدة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة التي تواجهها البلدان ذات الأوضاع الخاصة، من قبيل البلدان المتوسطة الدخل. ولا بد أن تشمل هذه الجهود

الكامل والفعال لخطة عمل أديس أبابا. ورأت أن الإحجام عن المشاركة في المسائل ذات الأهمية الحاسمة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتغير المناخ والتجارة، كان مخيباً للآمال. واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي للجنة أن تتناول هذه المسائل.

٦١ - السيد **سوريانو مينا** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه ينبغي مواصلة تعزيز الدور المركزي الذي تضطلع به الجمعية العامة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بسياسات الاقتصاد الكلي. وأضاف قائلاً إنه ينبغي الارتقاء بعملية ضبط النظام المالي الدولي والإقليمي ورصده من أجل تشجيع تهيئة بيئة مالية دولية مواتية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، مع الأخذ في الاعتبار بأن تعبئة الموارد الطبيعية ليست كافية لتحقيق النمو الاقتصادي في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومع وضع الحاجة إلى العدالة والإدماج الاجتماعي في الاعتبار. وأكد على وجوب الوفاء بالالتزامات المقطوعة في توافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا، وذلك بهدف التغلب على التحديات المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات.

٦٢ - وذكر أن الجماعة تؤكد من جديد أهمية خطة عمل أديس أبابا باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ لتحقيق مزيد من التعبئة للموارد المالية وتدفقات مالية جديدة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. وأردف قائلاً إنه يلزم إحراز تقدم بشأن إصلاح النظام المالي الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي، من أجل تحسين وتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار الدولية وفي وضع قواعد للمسائل الاقتصادية والحوكمة الاقتصادية العالمية. وينبغي للدول النامية أن تركز على زيادة التعاون الدولي في مجال الضرائب ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، من أجل تعبئة الموارد المحلية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى اعتراف الجماعة بأهمية القضاء على الملاذات الضريبية، وتشديدها على أهمية الإفصاح والشفافية في بلدان المصدر والمقصد على حد سواء، بما في ذلك ما يتعلق بالمعاملات المالية بين الحكومات والشركات. ومن شأن وضع أطر تنظيمية ملائمة على جميع المستويات أن يؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة بين المؤسسات المالية العامة والخاصة. وشدد على الأهمية البالغة لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون

الأرصدة السمكية وغلة المحاصيل إلى زيادة الآثار السلبية على اقتصاداتها. وهي تواجه معوقات هيكلية يصعب معها إدخال التنوع في اقتصاداتها على الرغم من أهمية حماية تلك الاقتصادات من آثار تقلبات الأسعار. وكما ورد في تقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/72/254)، فإن حدة تقلب الأسعار تتطلب تنسيق العمل على المستوى العالمي.

٥٨ - وأردفت قائلة إن هناك عوامل نظامية وراء تعذر تعافي الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديداً من الكوارث الطبيعية، لا سيما وأن التعافي يقوم على مزيد من الاقتراض وإصدارات الديون، مما يفاقم مشاكل الديون القائمة. وتمثل الدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعة البلدان الأعلى مديونية في العالم، وإن كان كثير منها من البلدان المتوسطة الدخل التي لا تتوفر لديها إمكانية الحصول على التمويل الميسر والمساعدة. ولذلك، فإن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يكرر التأكيد على دعوته إلى اعتماد معيار مكتمل لمعيار الناتج المحلي الإجمالي لقياس مدى الأهلية للحصول على التمويل بشروط ميسرة على نحو يعبر بصورة أفضل عن أوجه الضعف الهيكلية والمتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٩ - ومضت قائلة إن بُعد أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة عن الأسواق وتشبثها الجغرافي وعزلتها تجعل التجارة محركاً رئيسياً لنموها وتمييزها. وقد كان للاتجاهات الحمائية السائدة مؤخراً والسياسات والاستراتيجيات التي فرضت عقوبات فعلية على أنشطة التصدير، فضلاً عن تغير ظروف السوق الدولية، أثرٌ مباشر لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع والخدمات المستوردة. وفي الوقت نفسه، تمثل الصادرات مصدراً حيويًا لإيرادات العملة الأجنبية وتوليد الدخل النقدي. ولذلك، فإن التحالف يواصل دعوته إلى إنشاء نظام تجاري منصف متعدد الأطراف لا يسفر عن تنشيط التجارة والنمو العالمي فحسب، بل يعالج أيضاً أوجه القصور في المؤسسات المالية والنقدية الدولية من خلال إدخال إصلاحات جديدة.

٦٠ - وأشارت إلى أن خطة عمل أديس أبابا تكتسي أهمية أساسية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأوضحت أن تحالف الدول الجزرية الصغيرة قد شارك في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، ولا يزال ملتزماً بقدرة المنتدى على إحداث التغيير. واستدركت قائلة إنه ينبغي مع ذلك نزع الصبغة السياسية عن أنشطة المنتدى، بهدف توفير أدوات سياساتية ملموسة وعملية من أجل تحقيق التنفيذ

والطاقة والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد آليات فعالة لتعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة.

٦٦ - وأردف قائلاً إن التجارة المفتوحة تمثل وسيلة لإيجاد فرص العمل والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إعطاء الأولوية للمفاوضات المتعددة الأطراف، مثل المفاوضات المتوخاة في إطار خطة الدوحة للتنمية. وأعرب مجدداً عن تأييد النظام التجاري المتعدد الأطراف والمكانة المركزية لمنظمة التجارة العالمية بوصفها حجر الزاوية لنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز ويشمل الجميع ويضع التنمية في صلب قائمة اهتماماته. ورأى أنه يمكن تعزيز المكاسب المحتمل تحقيقها من التجارة من خلال اتخاذ تدابير رامية إلى تحسين البنية التحتية الريفية والتعليم وزيادة فرص الحصول على الائتمان من أجل المساعدة على إدماج الأسر المعيشية الريفية في الأسواق العالمية.

٦٧ - وفي حين ينبغي مواصلة الجهود التي تبذلهافرادى الحكومات من أجل زيادة الإيرادات المحلية، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أكثرها ضعفاً. وبالنظر إلى إقرار خطة عمل أديس أبابا بالحاجة إلى حفز تعبئة الموارد المحلية من خلال تعزيز الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة الفساد، أشار إلى قيام حكومته بتنفيذ موجة من الإصلاحات. وتشمل الإصلاحات تشجيع المعاملات الرقمية أكثر من المعاملات النقدية وإدخال ضريبة موحدة للسلع والخدمات بموجب مفهوم "ضريبة واحدة للبلد الواحد".

٦٨ - واسترسل قائلاً إن الإيرادات المتأتية من الاقتصاد الرقمي تشكل تحدياً جديداً فيما يتعلق بتحصيل الضرائب. وشدد على لزوم زيادة الشفافية وتحسين البيانات من أجل تحديد مواقع نشأة الأصول المالية وضخ الاستثمارات، ومواضع إبلاغ الشركات المتعددة الجنسيات عن الأرباح لأغراض ضريبية. وتابع قائلاً إن البلدان النامية غالباً ما تكون أقل قدرة على التعامل مع غش الشركات المتعددة الجنسيات في أسعار التحويل. وذكر أن أعمال لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ودليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية مفيدة في هذا الصدد. ورحب بزيادة تمثيل الخبراء من البلدان النامية في لجنة الخبراء. وفي الختام

وإعادة هيكلتها. ومضى قائلاً إن تحديد القدرة الفعلية على السداد ينبغي أن يشكل عنصراً أساسياً في عمليات إعادة هيكلة الديون، وذلك لضمان عدم تقويض احتمالات تحقيق النمو الوطني.

٦٣ - وينبغي مواصلة تعزيز المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية وتحسين التخطيط له. وتابع قائلاً إن النتائج المنبثقة عن المنتدى والتوصيات الصادرة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تمثل أدوات قيمة لتقييم التقدم المحرز بشأن التمويل من أجل التنمية وتحديد المشاكل الكامنة فيه.

٦٤ - وأوضح أنه على الرغم من أن معظم البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي بلدان متوسطة الدخل، فإنها لا تزال بحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من أوجه عدم المساواة والفجوات الهيكلية، ولإكسابها القدرة على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز تلك القدرة لديها. ولذلك، تكرر الجماعة دعوتها للبلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية المتنوعة والخاصة للبلدان المتوسطة الدخل من خلال أخذ المعايير المتعددة الأبعاد في الاعتبار في استراتيجياتها وسياساتها، في إطار من الشفافية. ونظراً إلى انخفاض إمكانية حصول البلدان على تمويل ميسر مع نمو دخلها، ستواصل الجماعة تشجيع استخدام مؤشرات متعددة الأبعاد للوصول إلى قياس دقيق للحقائق المعقدة المتعلقة بالتنمية في المنطقة. وأعرب عن تشجيعه لأصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمأنحين على وضع سياسات متسلسلة ومرحلية وتدرجية للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً.

٦٥ - السيد سينيها (الهند): قال إنه في ظل هذا العالم المعقد والمترايب، يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية في بعض البلدان أن تؤدي إلى انتكاس النمو وجهود التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ورأى أن الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يتقدم إلا تدريجياً، بمعدل نمو أضعف من المتوقع. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الاتجاه نحو النمو غير المنشئ للعمالة. وأضاف قائلاً إنه في هذا السياق، ينبغي إعطاء الأولوية للسياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار المفضي إلى النمو. ومن الأهمية بمكان تجديد الشراكة العالمية التي ينبغي أن تشجع الاستثمار الطويل الأجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في القطاعات الحيوية مثل النقل والزراعة

أوضح أن الهند كانت أول بلد يبادر بالتبرع للصندوق الاستثماري للتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٦٩ - السيدة تشوانغ يو (الصين): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يعزز تنسيق السياسات وإصلاحها في إطار الحوكمة الاقتصادية، وأن يبذل جهوداً مشتركة لإقامة اقتصاد عالمي يتسم بالابتكار والانفتاح، ويقوم على التعاون، وشامل للجميع. وينبغي زيادة مجالات التعاون والاستفادة من القوى الديناميكية الجديدة المحركة للتنمية. كذلك، يجب المحافظة على النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيزه، ومعارضة جميع أشكال الحمائية. ويتعين تشجيع اندماج البلدان النامية في سلسلة القيمة العالمية اندماجاً أفضل. وقد حقق منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي ومؤتمر القمة التاسع للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا تقدماً على صعيدي التجارة والاستثمار.

٧٠ - وفي ما يتعلق بالنظام المالي العالمي، ينبغي تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بغية تحقيق عوامة اقتصادية متوازنة. وينبغي أن يكون للأسواق الناشئة والبلدان النامية صوت أقوى وتمثيل أفضل. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لدفع عجلة إصلاح النظام المالي الدولي إلى الأمام، وإنجاز الاستعراض العام الخامس عشر للحصص من جانب صندوق النقد الدولي.

٧١ - وتقدم الصين قروضاً ميسرة بدون فوائد لتخفيف العبء المفرط الملقى على عاتق البلدان المدينة. وإذا كانت الجهة المدينة تواجه صعوبات كبيرة في سداد الديون، يجري النظر في جميع الوسائل الممكنة لحل المشكلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن رئيس الصين عن إعفاء الدين المتمثل في الجزء غير المسدد من الديون الحكومية الدولية المعفاة من الفائدة في نهاية عام ٢٠١٥، والواجب سداده على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ذات الصلة؛ وستواصل الصين الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال وتعزيز التنمية في البلدان النامية.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٦، شجعت الصين اعتماد مجموعة العشرين للمبادئ الرفيعة المستوى للإدماج المالي الرقمي. وإنّ الصين مستعدة لتقاسم خبرتها في مجال تطوير الهياكل الأساسية المالية وإنشاء مؤسسات مالية ريفية، مع جميع الأطراف. وتشكل الأنشطة المالية غير المشروعة، والتي تتجسد في الفساد والجريمة المنظمة والتهرب الضريبي، مشكلة خطيرة بالنسبة للبلدان النامية. وقد أسفرت عملية

على الحاجة الماسة إلى إعادة تحديد الحوكمة الاقتصادية العالمية وصنع القرار على الصعيد العالمي. وعلى مؤسسات بریتون وودز وغيرها من المنظمات الدولية أن تتكيف، وذلك للاستجابة على نحو أفضل للبيئة الجديدة والتحديات المقبلة، ولإفساح مساحة أكبر أمام البلدان النامية للتعبير عن آرائها.

٧٩ - ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح، وقائم على القواعد، ومعزز. فالتجارة الدولية هي محركّ الازدهار والنمو لجميع البلدان، المتقدمة والنامية على السواء. وينبغي الدفاع عن الموقف الرافض للحماية. وعلى الرغم من كلّ أوجه قصورها، تظلّ منظمة التجارة العالمية أفضل محفلٍ تقوم فيه جميع الدول المنخرطة في التجارة بالعمل معاً وبناء إطار عالمي للتجارة؛ وينبغي أن يركّز المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية على مسائل التقارب المحتمل، وأن يتخذ خطوات ملموسة من أجل دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨٠ - السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب بيئة دولية مواتية تشمل مكوناتها توفر تمويل إضافي، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، واعتماد سياسات تجارية داعمة للتنمية ووسائل تنفيذ مناسبة، ومشاركة البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية على نحو يتسم بالإنصاف والفعالية. وما زالت تعددية الأطراف الخيار الأفضل لفتح للنظام التجاري الدولي أن يكون بمثابة محركّ للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي. وتوفّر هذه التعددية كذلك إطاراً للقواعد والأنظمة والمبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تلتزم بها الدول الأعضاء جميعها. وقد أعلنت الدول الأعضاء مراراً عن التزامها بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمياً وقائماً على القواعد ومنفتحاً وغير تمييزي وغير مسيَّس وعادلاً، باعتبار ذلك من المتطلّبات التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة.

٨١ - وسيكتسي التكامل الإقليمي أهمية قصوى بالنسبة للمستقبل الاقتصادي لبلدين البشر، ولا سيما في البلدان النامية. وقد التزمت منظمة التعاون الاقتصادي، في إطار رؤيتها لغاية العام ٢٠٢٥، بزيادة أحجام التبادل التجاري باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل دعمها للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في تحقيق الاستفادة القصوى من خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية. ويكتسي عمل الأونكتاد قيمة خاصة، نظراً إلى ما ينفّذه من مبادرات متعلقة

زيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي، وإلى اتخاذ إجراءات دولية أكثر جدوى لضمان تحقيق استقرار أكبر في النظام التجاري والمالي الدولي.

٧٦ - السيدة لوم هوي زين (سنغافورة): قالت إن الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لن تتكلل بالنجاح ما لم تكن مدعومة بنظام اقتصادي عالمي مواتٍ. وتكتسي إقامة نظام يتسم بالانفتاح والشمول والشفافية ويقوم على سيادة القانون أهمية جوهريّة، كما أنّ إقامة هذا النظام مسؤولية جماعية. ويجب احترام ثلاثة مبادئ توجيهية لتعزيز النظام الاقتصادي العالمي.

٧٧ - أولاً، يجب تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. فالمشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية. والأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة التي تشارك فيها جميع بلدان العالم والتي تتمتع بشريعة لا جدال فيها، تتمتع بمكانة فريدة تمكّنها من تنسيق الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الاقتصادية العالمية، ويجب أن تضطلع بدور رئيسي في ضمان أن تعمل المؤسسات المتعددة الأطراف معاً من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية واللجان الإقليمية ومجموعة العشرين، أن تعمل بطريقة متنسقة لتلبية احتياجات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وينبغي أن يندرج توطيد العلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية، نظراً إلى أنّ تنفيذ نتائج مجموعة العشرين بفعالية على الصعيد العالمي يتطلب الحصول على دعم الدول غير الأعضاء في هذه المجموعة. وينبغي أن يتم العمل بين مجموعة العشرين والأمم المتحدة عن طريق قنوات ذات طابع مؤسسي معزز، وأكثر قابلية للتنبؤ، وذات طابع منتظم. وأردفت قائلة إن سنغافورة ترحب، في هذا الصدد، بالخطوات التي تتخذها مجموعة العشرين من أجل تحقيق المزيد من الشمول والشفافية.

٧٨ - ثانياً، يجب احترام ولايات المحافل التقنية المتعددة الأطراف - مثل مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك لأن معالجة القضايا الاقتصادية والمالية المعقدة تتطلب معرفة ومهارات وخبرات تقنية كبيرة جداً. وينبغي أن توفّر الأمم المتحدة زخماً سياسياً للجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الاقتصادية العالمية، بدلاً من أن تعرق في مسائل تقنية معقدة. كذلك، يجب أن يتطور البنیان المالي الدولي الحالي؛ فقد سلّطت العولمة والتكامل الاقتصادي الضوء

الدخل، تدعو إلى وضع استراتيجية للأمام المتحدة تُعنى بتعزيز التنمية المستدامة في هذه البلدان. فلا تزال فحة كاملة من البلدان متروكة خارج عملية تنسيق المساعدة، كما أنّ التعاون متقطع وغير موثوق بشكل عام؛ ويجب تغيير هذا الوضع.

٨٥ - ومضت قائلة إنه يلزم اتخاذ تدابير فورية وفعّالة من أجل وضع حد للممارسة المتمثلة في فرض تدابير اقتصادية قسرية انفرادية لم تتم الموافقة عليها من قِبل الهيئات المختصة في الأمم المتحدة وتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وتؤدي التدابير القسرية الانفرادية إلى نتائج معاكسة للنتائج المرجوة، وجلّ ما تؤدي إليه هو إثارة التوتر بين الدول ذات السيادة؛ وغالباً ما تتجاوز آثارها البلدان المعنية لتطال بلداناً ثالثة في المنطقة، وذلك لأنها تؤثر سلباً على التعاون الاقتصادي الإقليمي.

٨٦ - واسترسلت قائلة إن بيلاروس تولى أهمية كبيرة لتطوير التكامل الاقتصادي الإقليمي. وهي تعمل، بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، على توسيع شبكة اتفاقات التجارة الحرة مع بلدان ثالثة وزيادة مشاركتها في العمليات المتعلقة بالتكامل الإقليمي. ويجب تحبّب التنافر بين نماذج الأعمال، وذلك لتحقيق التوافق والتكامل.

٨٧ - وتابعت كلامها قائلة إنّ بلدها مهمم بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن، حيث أنه بات الدولة الوحيدة في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية - الآسيوية التي لا تستفيد من عضوية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ودعت إلى اعتماد نهج شفاف وغير تمييزي في عملية قبول انضمام أعضاء جدد إلى منظمة التجارة العالمية، مع أخذ الإمكانات التجارية والاقتصادية الفعلية للبلدان الراغبة بالانضمام في الاعتبار. وانطلاقاً من وضعها كمرقب، تولى بيلاروس اهتماماً شديداً لعمليات منظمة التجارة العالمية.

٨٨ - وسيكون تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بالكامل وعلى وجه السرعة من العوامل الحاسمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويستتبع الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب التعهد بالتزامات محلية ودولية ابتكارية من أجل القضاء على أوجه عدم المساواة بين البلدان. وتشكّل الفجوة التكنولوجية عاملاً حاسماً في انعدام المساواة في الوقت الراهن على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ويجب تطبيق آلية تيسير التكنولوجيا بالكامل، مع أخذ

بالمساعدة التقنية وبناء القدرات بغية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية على صعيدي التجارة والاستثمار.

٨٢ - ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية، التي ما برحت تُفرض عليها تدابير قسرية اقتصادية، تعارض اتخاذ تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية ضد بلدان أخرى. فهذه التدابير تلحق ضرراً بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، وتؤثر سلباً على التعاون الاقتصادي الدولي والجهود الرامية إلى الانتقال إلى نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي ومنفتح؛ كما أنها تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨٣ - وتابعت قائلة إن اقتصاد بلده يتمتع بإمكانيات للنمو لا مثيل لها، كما تبين من فشل الجزاءات الاقتصادية في إعاقه الجهود المبذولة لتعزيز الإنتاج المحلي. وبعد أن سجّل الاقتصاد الإيراني أحد أعلى معدلات النمو في العالم في عام ٢٠١٦، بات بإمكانه أن يصبح أكثر الاقتصادات الناشئة حيوية في غضون عشرين عاماً. وسوف يتحقق النمو المستدام والمتوازن من خلال إقامة شراكة عملية واسعة النطاق. وستستمر حكومة جمهورية إيران الإسلامية في تعزيز بيئة تنظيم المشاريع بشكل مطرد، وفي حماية حقوق الملكية الفكرية، وتحسين إدارة الشركات، والشروع في حملة قوية لمكافحة غسل الأموال، من أجل تعزيز مناخ قانوني موات للاستثمار.

٨٤ - السيدة كاراشون (بيلاروس): قالت إنّ التجارة الدولية عامل رئيسي في تحقيق التحوّل اللازم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية والمبنيّة في خطة عمل أديس أبابا. والتدهور الذي تشهده التجارة العالمية، والذي طال أمده ويؤثر سلباً على آفاق التنمية في العديد من البلدان، مدعاة للقلق العميق. وسيطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بذل جهود مشتركة من جانب جميع الأطراف، وذلك في إطار شراكة عالمية جديدة. وينبغي تهيئة مناخ دولي موات لبذل جهود وطنية من أجل الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية. وأشارت في هذا الصدد إلى الدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بوصفه جهة تنسيق مركزية، في النظر في قضايا التجارة والتنمية والمسائل ذات الصلة. وأضافت قائلة إن الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى قاعدة معارفه الفريدة ومهاراته التحليلية وتركيزه على تبادل الخبرات الوطنية. ونوّهت بالاهتمام المولى لمشاكل البلدان المتوسطة الدخل. وأردفت قائلة إن بيلاروس، بوصفها من البلدان المتوسط

بمرحلة جديدة من العوامة. ويجب أن تكون هذه الشراكة مفتوحة أمام انضمام جميع البلدان المهتمة، وأن تقوم على مبدئي الشفافية والاحترام المتبادل.

٩٣ - ومضى قائلاً إنه في ضوء استمرار تقلبات الأسواق المالية والسلع الأساسية، وتزايد أعباء الديون، فإن وفد بلده يدعو إلى توسيع نطاق الشراكة وتحسين إدارة المخاطر المرتبطة بالتدفقات والتقلبات المالية، وتيسير تبادل المعلومات في مجال الاقتصاد الكلي. وأضاف قائلاً إن مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (البريكس) تعالج هذه القضايا بالفعل، بسبل منها إنشاء مجمع احتياطي عملات وفتح مركز أفريقي لمصرف التنمية الجديد. وقال إنه يجري توسيع نطاق التعاون مع المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، وإن هناك زيادة في تبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال التنمية، وجرى وضع أسس الروابط بين الأسواق والبنى التحتية والتكامل المالي.

٩٤ - وأوضح أن الاتحاد الروسي ملتزم بتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية بشأن تمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا. وقد أتاح شكل المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام ٢٠١٧ له النظر في المسائل بشكل شامل، وبوصفه إحدى وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك يمكن أن يقدم المنتدى إسهاماً شاملاً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٩٥ - السيد غونزاليس - بينيا (كوبا): قال إن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي هي من المجالات التي ينبغي فيها تعزيز الدور المركزي للجمعية العامة في المداولات الحكومية الدولية. وبالنسبة لمعظم البلدان في الجنوب، ما زالت البيئة الدولية تعوق آفاق التنمية؛ وتتمس الحاجة إلى إجراء تغيير هيكلي في المجالات الاقتصادية والتجارية والمجالات المالية الدولية. وأضاف قائلاً إنه يجب تعزيز زيادة تمثيل البلدان النامية والإنصاف والشفافية في آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية. ولن يتحقق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بدون تعزيز الالتزامات وحشد الإرادة السياسية من أجل تعبئة موارد إضافية يمكن التنبؤ بها وغير مقيمة للبلدان النامية. ولم يكن التمويل العام الدولي كافياً لتغطية ثغرات التمويل في البلدان النامية، ولا يفي العديد من البلدان المتقدمة النمو حتى بالتزاماتها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية.

٩٦ - وواصل كلامه قائلاً إن كوبا تؤيد تخفيف عبء الديون الخارجية، بما في ذلك إلغاء الديون وإعادة هيكلتها لبلدان الجنوب، وخاصة البلدان الأكثر فقراً. وأضاف قائلاً إنه يلزم إحراز تقدم صوب إنشاء آلية متعددة الأطراف لإعادة التفاوض على الديون السيادية

مصالح جميع البلدان في الاعتبار، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لتوافر تكنولوجيات الطاقة المراعية للبيئة.

٨٩ - السيد ماسلوف (الاتحاد الروسي): قال إن التجارة هي إحدى أهم الأدوات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بشكل مطرد. ويجب أن تظل منظمة التجارة العالمية أساس النظام التجاري المتعدد الأطراف، ويجب بث حياة جديدة في المفاوضات الجارية تحت رعايتها، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال تحديث جدول أعمالها. ونوه بضرورة أن تركز الجهود على المسائل التي تتوفر فيها إمكانية حقيقية للتوصل إلى توافق في الآراء، مثل تطوير التجارة الرقمية، والرصد المنهجي للاتفاقات التجارية الإقليمية، وتبسيط إجراءات الاستثمار وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالتحقيقات المعنية بمكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية.

٩٠ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي يرى أن وضع أسس المنافسة العادلة أمر مهم، وأنه يعكف على مشاورات مع أمانة الأونكتاد بشأن إنشاء فريق عامل للنظر في الاقتراح الروسي بإعداد مجموعة أدوات للتعاون الدولي من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية للشركات عبر الوطنية والانتهاكات العابرة للحدود للقواعد المتعلقة بالمنافسة. وأنه يمكن ضم مجموعة الأدوات إلى مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية. ودعا البلدان الأخرى إلى الانضمام إلى هذا الفريق العامل.

٩١ - وقال إن حكومة بلده دأبت على تشجيع الاندماج من خلال الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وفي عام ٢٠١٧، أنشأ الاتحاد الاقتصادي سوقاً مشتركة للأدوية والأجهزة الطبية. واستمر العمل على إيجاد سوق واحدة للخدمات، وستُنشأ سوق مشتركة للطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠١٩. وستُنشأ أسواق نفط وغاز مشتركة وسوق مالية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٥. ومنح الاتحاد الاقتصادي أولوية للجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على النحو الوارد في التقرير بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة الذي عرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧.

٩٢ - وأضاف أن الإمكانيات التي يتيحها الاتحاد الاقتصادي، ومبادرة "حزام واحد، طريق واحد" الصينية وسائر أشكال التكامل للشراكة الأوروبية - الآسيوية، يمكن أن تصبح أساساً لفضاء اقتصادي موحد يمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، مما يأذن

مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بل وحتى سياسات العولمة التي تروج لها نفس الحكومات التي تفرض هذه التدابير.

١٠٠ - وقالت إن خطة عام ٢٠٣٠ تحث الدول الأعضاء على الامتناع عن فرض تدابير تجارية اقتصادية ومالية أحادية الجانب لا تتقيد بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وسيظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال ما دامت بعض الدول، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، يواصل فرض تلك التدابير. وبيّنت أن محاولات إعادة تسمية تلك التدابير تتعارض مع مضمون مختلف قرارات الأمم المتحدة التي تحظرها. وتتمثل العضلة الأخلاقية والقانونية التي تواجهها الأمم المتحدة في هذا الصدد في الافتقار إلى آليات قانونية دولية للطعن في تلك التدابير الانفرادية.

١٠١ - السيد بينيدا - غونزاليس (المكسيك): قال إن وفد بلده يرحب بنتائج المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية. وفي ضوء الطبيعة المتكاملة والشاملة لخطة عمل أديس أبابا، يجب ضمان الاتساق بين السياسات الاقتصادية والمالية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وأضاف أن تعزيز التعاون الدولي أمر حاسم من أجل دعم السياسات العامة بشأن توليد فرص العمل والقدرة الإنتاجية والاستثمار العام والخاص، بما في ذلك الشراكة مع المنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات والصناديق المالية. وينبغي أن تركز الاستثمارات على البنى التحتية المقاومة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكتسب هذا الدعم أهمية خاصة بالنسبة لأشد البلدان ضعفاً والبلدان قيد الشطب من القائمة؛ وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون عملية الشطب من القائمة متسلسلة ومرحلية وتدرجية، مع الأخذ في الاعتبار الفجوات الهيكلية في البلدان المتوسطة الدخل، وينبغي أن يدعمها المجتمع الدولي والمنظمة الإنمائية.

١٠٢ - وفيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، من المهم التركيز على ما يلي: حماية التجارة الحرة، استناداً إلى قواعد عالمية وغير تمييزية؛ وزيادة الإدماج المالي، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب، وللمهاجرين، إلى جانب تخفيض تكاليف إرسال التحويلات المالية، نظراً لأهمية إسهامها في النمو الشامل للجميع في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد؛ والإدارة المستدامة للديون وتخفيف ديون بلدان منطقة البحر الكاريبي، لا سيما تلك المتضررة من الظواهر المناخية الأخيرة؛ وإجراء انخفاض كبير في التدفقات المالية غير المشروعة والقضاء عليها في نهاية المطاف، بحيث يمكن توجيه تلك الموارد نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتجديد الالتزام بمعالجة المشاكل من قبيل

تكون عادلة ومتوازنة وإمائية المنحى. وينبغي أن يُبنى هيكل مالي دولي جديد يضمن قدرًا أكبر من الاستقرار في التدفقات المالية إلى البلدان النامية والحد من المشروطة والتقلب والمضاربة. وينبغي إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف شامل وقائم على القواعد ومنفتح وشفاف وشامل للجميع وغير تمييزي بما يكفل معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية كافة. ويتعين رفض الممارسات التجارية التمييزية والحماائية التي تعوق التنمية.

٩٧ - واسترسل قائلاً إن بلده يرفض إعلان تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب وتنفيذها كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية بما يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأوضح أن حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً فُرض على كوبا لمدة ٦٠ عاماً تقريباً قد تسبب في شتى ألوان الحرمان للشعب الكوبي، وكان العقبة الرئيسية أمام التنمية، وبالتالي أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد تقيد حق الكوبيين في التنمية من جراء هذا الحصار، الذي حال دون الوصول إلى أفضل التكنولوجيات على قدم المساواة، وعرقل إقامة علاقات طبيعية مع المؤسسات المالية الدولية ومع البلدان الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

٩٨ - السيدة شوريجي (الجمهورية العربية السورية): قالت إن التجارة الدولية، إذا كانت تتصف بالحرية والنزاهة، يمكن أن تكون محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولذلك، يترتب على المجتمع الدولي الالتزام بالتصدي للعوائق التجارية التي تقيد قدرة الدول الأعضاء على الانخراط في التجارة الدولية والاستثمار، من أجل تعزيز التنمية الوطنية. ويتمثل أهم هذه العوائق في فرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب ضد البلدان النامية، إضافة إلى تسييس عملية الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، والقيود المفروضة على وصول المنتجات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق، وفرض التدابير الحماائية.

٩٩ - وقالت إن بلدها يتطلع إلى أن يتضمن تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/72/307) تحليلاً متعمقاً لعواقب تلك التدابير المترتبة على البلدان المتضررة، بدلاً من الإشارة المقتضبة إلى تلك البلدان. وإذ أعربت عن تقديرها للأمين العام على إدراج رد الجمهورية العربية السورية في مرفق التقرير، أكدت معارضة بلدها الشديدة لفرض تدابير اقتصادية قسرية انفرادية، حيث تتناقض

الاجتماع التحضيري للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٠٩ - وأشارت إلى أن ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي لتحقيق أهداف معينة تتعارض مع القانون التجاري الدولي وتتناقض مع مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى آثارها السلبية على التعاون الاقتصادي الدولي. وتبذل جهود كبيرة للتخفيف من آثار التدابير القسرية الانفرادية والحصار المفروض على بلدها.

١١٠ - السيدة أوهري (ليختنشتاين): قالت إن الأمم المتحدة منوط بما دور محوري في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويجب أن تصب جهود جميع أصحاب المصلحة والجماعات في منظومة الأمم المتحدة بوصفها منتدى متعدد الأطراف للقضايا العالمية يتسم بالشمول والشفافية والشرعية، ويشغل موقعا فريدا لتوجيه جهود مختلف الجهات الفاعلة في التنمية المستدامة إلى اتخاذ إجراءات متسقة. ويمكن أن تؤدي اللجنة دورا هاما في هذا الصدد، ولكن يلزمها تحسين أساليب عملها وأدائها. وتحمل جميع الوفود مسؤولية مشتركة من أجل التغلب على المأزق السياسي بغرض تحقيق الأهداف المشتركة لخطة عام ٢٠٣٠.

١١١ - وأشارت إلى أن تمويل التنمية يشكل بعدا هاما من أبعاد خطة عام ٢٠٣٠؛ وأن ليختنشتاين ملتزمة بخطة عمل أديس أبابا، ولا سيما مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وقالت إن السياسات واللوائح التنظيمية التي تعتمد عليها بلدها من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة قد جرى الاعتراف بها دوليا. وأنه تم التشديد بوجه خاص على استرداد الأصول وإعادة تأهيلها من خلال الإجراءات المحلية والتعاون الدولي، وعن طريق بناء القدرات في هذا الصدد، بسبل منها المركز الدولي لاسترداد الأموال. وقالت إن وحدة الاستخبارات المالية في بلدها تقود الجهود الرامية إلى تكييف الأدوات القائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تحديد التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتجار بالبشر والرق في العصر الحديث. وأوضحت أن النهج المتبع يساهم في القضاء على هذه الممارسات غير القانونية وتعزيز سيادة القانون. وينبغي أن تشكل هذه المبادرات جزءا من مناقشة اللجنة بشأن التنمية المستدامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.

غسيل الأموال والرشوة والتهرب الضريبي من أجل قمع الفساد والجريمة المنظمة؛ وإقامة الشراكات من أجل النهوض بتبادل المعارف والتكنولوجيات والموارد المالية.

١٠٣ - السيد سكينز - كلي (غواتيمالا): قال إن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يتسم بالانفتاح والشفافية والقابلية للتنبؤ والشمولية، ويلزم تعزيز التعاون الدولي المنصف في المسائل الضريبية والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك استرداد الأصول، ويجب أن يعالج أيضا التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، مما يؤثر سلبا على الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية.

١٠٤ - وقال إن الناتج المحلي الإجمالي لبلده يعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية الزراعية، التي كانت عرضة إلى حد كبير لتقلب الأسعار والمضاربة والتلاعب بالأسواق. وجنبا إلى جنب مع التهديد الذي يشكله تغير المناخ، فإن تلك العوامل لها آثار خطيرة على الأمن الغذائي والعمالة بين قطاعات كبيرة من السكان في غواتيمالا. ويجب تحسين تنظيم وشفافية الأسواق الدولية وأسواق السلع الأساسية من أجل معالجة أوجه الضعف وضمان التجارة العادلة بأسعار مجزية للمنتجين، وليس المساهمين والتجار فحسب.

١٠٥ - وفي غواتيمالا، عولجت التدفقات المالية غير المشروعة وعمليات استرداد الموجودات من خلال قانونين يعودان إلى عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠، وأثرا عن نتائج ملموسة وسريعة. ودعا جميع البلدان إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

١٠٦ - السيدة الشمري (قطر): أقرت بالدور الذي يؤديه الأونكتاد في تعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة بهدف تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأضافت أن الأزمات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة وأعباء الديون في بيئة اقتصادية تتسم بعدم اليقين والتقلب تفرض تحديات على تعزيز النمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن بلدها يشدد على أهمية بناء نظام تجاري متعدد الأطراف مستند إلى قواعد ومفتوح للجميع وغير تمييزي ومنصف بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

١٠٧ - وأضافت أن النهوض بجولة الدوحة الإنمائية سيوفر الزخم اللازم لتحقيق قدر أكبر من إمكانية التنبؤ في السياسات العملية وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن خطة عمل أديس أبابا تعتمد إلى حد كبير على التعبئة الفعالة للموارد المحلية والدولية.

١٠٨ - وفيما يتعلق بالالتزام بالشراكة الدولية للتنمية المستدامة، استضافت قطر الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، وستستضيف